الوسط

يومية. سياسية. شاملة

لمشاهدة الصفحات PDF

الأربعاء 24 جمادى الآخرة 1446 هـ/ 25 ديسمبر 2024 – السنة الثامنة عشر – العدد 4517

12 صفحة ـ 100 فلس

www.alwasat.com.kw

شخصية العام 2024

صالح الفضالة

سور الكويت الخامس

صالح يوسف صالح الفضالة رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية منذ عام 2010، نائب سابق في مجلس الأمة الكويتي، ونائب رئيس المجلس في دورتي 1985 و 1992، ونائب رئيس الحركة الدستورية 1986.

شارك في انتخابات المجلس عن الدائرة العاشرة، وحصل أكثر من مرة على المركز الأول، وله العديد من المواقف المشهودة بشأن مكافحة الفساد وحماية الهوية الوطنية، حتى أن العم فهد المعجل أطلق عليه لقب «سور الكويت الخامس».

وانطلاقاً من حرصنا على حماية الهوية الوطنية ، وإبراز الرموز التي ساهمت وتساهم في هذا العمل الوطني، يسعدنا في جريدة الوسط اختيار الرمز صالح الفضالة شخصية العام 2024 ، لما له من دور بارز ومؤثر في الحفاظ على ملف الجنسية الكويتية ، وعدم الإضرار بالهوية الوطنية عبر جهود ملموسة من خلال رئاسته للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية، حيث عمل على وضع خارطة طريق لحل قضية البدون ، سارت عليها مؤسسات الدولة المختلفة خلال نحو 15 عاماً.

للفضالة العديد من المواقف والتصريحات بشأن البدون وهي التي جعلته عرضة لانتقادات كثيرة سواء من البدون أنفسهم أو من عدد من النواب في المجالس السابقة، من هذه التصريحات قوله نعلم الأغلبية المطلقة لأصل جناسي وجوازات البدون البالغ عددهم 106 آلاف شخص ، ولولا جهود الجهاز لتجاوز عددهم 440 ألفاً بعدما كانوا 220 ألفاً قبل الغزو.

الفضالة قام بجولات خليجية في دول مجلس التعاون الخليجي لبحث وتبادل المعلومات والأفكار والرؤى حول قضية البدون حتى أصبح هناك تنسيق خليجي وآلية موحدة لكشف المزدوجين وبيان الجناسي الحقيقية لهم، فصار عدد البدون المسجلين حاليا بالجهاز نحو 85 ألفاً فقط.

من تصريحاته المهمة بشأن القضية قوله «هناك 34 ألف شخص يحملون احصاء عام 1965، وهذا لا يعني أحقيتهم في التجنيس» ، «نعلم جنسياتهم الحقيقية ولن نمنح الجنسية الكويتية للمدلسين»

التقى العديد من رؤساء وممثلي المؤسسات والجهات الحقوقية الدولية والمنظمات الأممية ، حيث أكد للجميع أن التجنيس حق سيادي لدولة الكويت لا ينازعها فيه أحد ، ولا يجوز لأي جهة خارجية الخوض في هذه المسألة باعتبارها شأنا داخليا .

ختاماً، لاشك أن جهود 15 عاماً ، وكشف الحقائق لأجهزة الدولة المختلفة، وفي مقدمتها اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية كانت ركيزة من الركائز الأساسية وأثمرت عن معلومات حقيقية مدعمة بالوثائق والمستندات استخدمت في صون وحماية الجنسية الكويتية من أيدي العابثين والمزورين.

شخصيات الأعوام السابقة

خارطة طريق لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية

«الجهاز المركزي».. 14 عاماً من الجهد لحماية الجنسية الكويتية

بمرسوم أميري أنشئ الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية في 9 نوفمبر 2010 ، أي منذ نحو 14 عاما ، سعى خلالها إلى حصر فعلي لعدد البدون ، حيث انخفض عددهم من 220 ألفاً إلى 85 ألف شخص فقط ، بعد بيان الجنسية الحقيقية لكل من ادعى غير ذلك.

فأصبح الجهاز هو الجهة المرجعية الرسمية الوحيدة للتعامل مع المقيمين بصورة غير قانونية، وهذا يعني أن الجهاز هو من يتابع ويتحقق من كل شخص يقيم في الكويت بصورة غير قانونية، ويبحث في ملفات كل شخص يدعي أنه لا ينتمي إلى أي جنسية أخرى أو بلد آخر، ويريد أن يقدم للحصول على الجنسية الكويتية.

الجهاز بقيادة العم صالح الفضالة أجرى العديد من الدراسات والبحوث والتحقيقات المتعلقه بتسوية أوضاع هذه الفئة وإبداء ما يراه من معالجات ومقترحات بخصوصهم والتنسيق مع الوزراء والمسؤولين في كافة الجهات الحكومية وغير الحكومية في سبيل إنجاز أعمال الجهاز وكذلك البعثات الدبلوماسية في البلاد والهيئات الدولية ذات الصلة من خلال وزارة الخارجية.

خارطة طريق الجهاز

عن خارطة طريق الجهاز أفاد الفضالة بأن مجلس الوزراء أصدر القرار رقم 1612 لسنة 2010 باعتماد خارطة الطريق، وبموجبه أصبح الجهاز المركزي هو الجهة الرسمية الوحيدة لتنفيذ هذه الخارطة التي قسمت المقيمين بصورة غير قانونية على حسب مركزهم القانوني على النحو التالي :

المجموعة الأولى: المقيمون بصورة غير قانونية المطلوب تعديل أوضاعهم .

المجموعة الثانية المقيمون بصورة غير قانونية الممكن النظر بتجنيسهم.

المجموعة الثالثة: المقيمون بصورة غير قانونية، والذين تمنح لهم إقامة بالبلاد.

وذكر ان الجهاز مشترك في فرق عمل مع عدة جهات حكومية منها ديوان الخدمة المدنية وجهاز أمن الدولة واستخبارات الجيش وعدد من ادارات وزارة الداخلية، مشيرا الى أن اللجنة حولت ملفات مجموعات من البدون وعدد من أرامل البدون وأبناء المطلقة الكويتية الى الادارة العليا للجنسية وعجلتنا مستمرة في العمل والجميع سيتسلم بطاقاته ويعرف وضعه.

الدولة ألزمت نفسها بحل القضية

عقب اجتماعه مع وفد من السفارة البريطانية لدى البلاد، أكد صالح الفضالة العمل باستمرار على الانتهاء من معالجة ملف المقيمين بصورة غير قانونية في أسرع وقت ممكن وهو ما تمثل بصدور مرسوم أميري بتشكيل الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع تلك الفئة. وأضاف : ان الدولة وضعت خارطة طريق لحل القضية وألزمت نفسها بالانتهاء من تنفيذها خلال خمسة أعوام في حال عدم حدوث أي معوقات.

تعزيز التنسيق مع أجهزة الدولة

هناك تنسيق مستمر واجتماعات دورية بين نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع ووزير الداخلية بالوكالة رئيس اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية الشيخ فهد يوسف سعود الصباح ورئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة لتعزيز التنسيق بين الجهاز ومختلف أجهزة الدولة ذات الصلة في إطار المعالجة الشاملة لقضية المقيمين بصورة غير قانونية.

وترأس اليوسف اجتماعا للجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بحضور نائب وزير الخارجية السفير الشيخ جراح جابر الأحمد ورئيس الأركان العامة للجيش الفريق الركن طيار بندر المزين ووكيل الداخلية الفريق الشيخ سالم النواف وأعضاء مجلس إدارة الجهاز.

تعاون وثيق مع وزارة الخارجية

يتعاون الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية مع وزارة الخارجية ـ مكتب حقوق الانسان.. في اعداد تقارير الكويت الخاصة بحقوق الانسان.

فالجهاز المركزي عضو في الفريق الوطني لإعداد تقارير دولة الكويت الخاصة بحقوق الانسان ويشارك في مناقشة هذه التقارير في مقر الأمم المتحدة في جنيف وكذلك المشاركة في مناقشة تقرير الكويت في الميثاق العربي لحقوق الانسان بالإضافة إلى المشاركة في الحوار الغير رسمي مع الاتحاد الأوربي.

ويشارك ممثل الجهاز المركزي بالعديد من ورش العمل التي تنظمها الأمم المتحدة.

التجنيس حق سيادي للدولة لا ينازعها فيه أحد

شدد الفضالة على ان التجنيس حق سيادي للدولة لا ينازعها فيه أحد كما هو الحال في سائر دول العالم».

وتعليقا على ما جاء في مؤتمر صحافي عقدته احدى المنظمات الدولية الزائرة ، وطالبت فيه بتجنيس فئات لا يشملها قانون الجنسية الكويتي ، أكد الفضالة ان التجنيس خاضع لتقدير الدولة وفق ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد ومن هذا المنطلق فانه لا يجوز لأي جهة خارجية الخوض في هذه المسألة باعتبارها شأنا داخليا صرفا. واشار الفضالة الى ان استقبال الكويت لمثل هذه المنظمات واستضافتها "يأتي ضمن سياسة الشفافية التي تنتهجها الدولة في قضية المقيمين بصورة غير قانونية».

البدون مشكلة خليجية وليست كويتية

رداً على سؤال برلماني حول الزيارة الرسمية التي قام بها الى بعض دول مجلس التعاون قال رئيس الجهاز المركزي لمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة ان الزيارة كان هدفها "شرح خارطة الطريق وتبادل الافكار والاراء" مشيرا الى ان المشكلة موجودة في جميع دول مجلس التعاون الخليجي "وليست بدعة مقتصرة على دولة الكويت .

وأكد ان الهدف الرئيسي لهذه الجولة والتي تمت عام 2012م هو إرساء أسس وقواعد للتعاون المشترك بين دولة الكويت ودول الخليج العربي ثم الاتفاق على تبادل الوثائق والكشوفات الخاصة بفئة المقيمين بصورة غير قانونية في كل دولة والاطلاع على سير الإجراءات المتبعة في دول مجلس التعاون ومحاولة حصر اعداد المقيمين بصورة غير قانونية للمقيمين.

تبادل المعلومات والزيارت مع دول مجلس التعاون

في إطار جولة خليجية للتعرف على تجارب دول مجلس التعاون الخليجي في معالجة مسألة البدون، توجه رئيس الجهاز المركزي الكويتي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة إلى دبي قادما من الرياض

وكان الفضالة قد صرح في محطته الأولى بالرياض أن الجانبين الكويتي والسعودي قد تبادلا الخبرات في مجال الهجرة غير القانونية وكيفية معالجتها وناقشا العديد من الآراء والأفكار للحد من هذه الظاهرة وأهمية تبادل المعلومات والزيارت بما يحقق صالح الجانبين.

من تنطبق عليه شروط التجنيس قد لايستحق الجنسية

خلال اجتماعاته مع لجنة حقوق الانسان وغير محددي الجنسية البرلمانية كان رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة يؤكد دائما ان الجهاز "حول ملفات مجموعة ممن ينظر بمنح أصحابها الجنسية الكويتية الى اللجنة العليا للجنسية لمتابعة ملفاتهم».

وعقب حضوره أحد تلك الاجتماعات أكد الفضالة وجود 34 ألف شخص يحملون احصاء عام 1965 وهذا لا يعني أحقيتهم في الحصول على الجنسية بل يجب أن تنطبق عليهم شروط التجنيس" موضحا ان من بين الشروط التي وردت في قانون الجنسية شرط التواجد في البلاد وان الشخص يمكن أن يحمل احصاء 1965 لكنه غير مقيم في البلاد.

قرارات مدعمة بالأدلة والإحصاءات

استعرض رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة خلال اجتماع حضره النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية "سابقا" الفريق أول متقاعد الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع "سابقا" الشيخ طلال خالد الأحمد الصباح جهود الجهاز في معالجة قضية المقيمين بصورة قانونية.

وقال الجهاز المركزي إن الاجتماع الذي عقد في مقره بقصر نايف وشهد عرضا شاملا مدعما بالأدلة والإحصاءات حول الجهود المبذولة في هذا الصدد تناول سبل تعزيز التنسيق مع جميع أجهزة الدولة في إطار المعالجة المتكاملة لقضية المقيمين بصورة غير قانونية.

تنسيق مع وزارة الداخلية البريطانية لسد التلاعب

بحث رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة مع وفد من وزارة الداخلية البريطانية برئاسة مدير سياسة الهجرة والحدود فيليب دوفي اخر التطورات في موضوع المقيمين بصورة غير قانونية في الكويت وبريطانيا.

الجانبان اتفقا على اهمية فتح قنوات اتصال بينهما تمهيدا للتوصل الى مذكرة تفاهم بين البلدين تسمح بسد الطريق امام اي متلاعب

الفضالة لـ«هيومن رايتس ووتش»: أبوابنا مفتوحة لكافة المنظمات

اجتمع رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة، مع نائب مدير قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة هيومن رايتس ووتش، مايكل بيج، والوفد المرافق في مقر الجهاز المركزي.

وقال الفضالة إن اللقاء يأتي في إطار سياسة الانفتاح والشفافية التي يتبعها الجهاز في التعامل مع المنظمات الدولية، مؤكداً أن أبواب الجهاز مفتوحة أمام هذه المنظمات للاطلاع على كل ما يتعلق بأوضاع هذه الفئة.

وخلال اللقاء أكد الفضالة أن ما تقدمه الكويت يأتي تماشيا مع المكانة المرموقة التي تبوأتها في المحافل الدولية ودورها الرائد في العمل الانساني والذي توج بمنح الامم المتحدة لقب قائد العمل الانساني لسمو امير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد .

ونقل البيان عن الفضالة تأكيده ان الجهاز المركزي هو الجهة الوحيدة المعنية بتوفير المعلومات والتعامل مع قضية المقيمين بصورة غير قانونية في الكويت وفقا للمرسوم الصادرة بشأنه.

حقائق الجهاز كشفت الأكاذيب وساهمت في إسقـ

صالح الفضالة .. سـ

عمل مكثف لسنوات ، وجهود جبارة بذلها الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بقيادة **العم صالح الفضالة** الذي أطلق عليه كثير من المواطنين وفي مقدمتهم **العم فهد المعجل** لقب

«سور الكويت الخامس»

شهدنا على مدى سنوات هجوما شرسا متواصلا على رئيس الجهاز ومعاونيه ، ومن يعملون في هذا الجهاز الوطني بأمانة وإخلاص بغرض التشهير بهم وبعملهم الدؤوب من أجل حفظ الهوية الكويتية وكذلك التركيبة السكانية، إلا أن الشهور الأخيرة شهدت حصاداً كبيرا ومتميزا لهذه الجهود، والتي ساهمت في سحب أكثر من 15 ألف جنسية خلال عام 2024 لأسباب عدة أبرزها التزوير.

سحب وفقد

15074

جنسية كويتية

من 29 أغسطس وحتى 19 ديسمبر 2024

19 ديسمبر	2899 حالة
12 ديسمبر	3043 حالة
5 ديسمبر	2162 حالة
28 نوفمبر	1758 حالة
21 نوفمبر	1647 حالة
14 نوفمبر	1535 حالة
7 نوفمبر	930 حالة
31 أكتوبر	489 حالة
19 أكتوبر	198 حالة
3 أكتوبر	133 حالة
19 سبتمبر	112 حالة
12 سبتمبر	90 حالة
29 سبتمبر	78 حالة

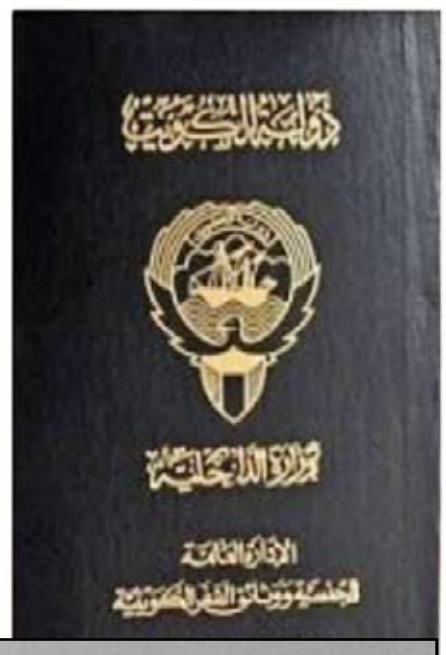

الأمير الوالد الشيخ سعد العبدالله طيب الله ثراه متوسطاً العم أحمد السعدون والعم صالح الفضالة

تعديل قانون الجنسية خط أحمر.. لن نسمح بتمزيق هويتنا

التقى عدد من أعضاء مجموعة الـ80 رئيس مجلس الأمة السابق مرزوق الغانم معلنين بدء حملة شعبية هدفها التصدي لأي تعديل يطرأ على قانون الجنسية، ورفضهم القاطع لتغييره.

وعقب اللقاء صرح رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة بقوله: أكدنا خلال زيارة قمنا بها إلى رئيس مجلس الأمة نيابة عن مجموعة أكبر من الكويتيين رفضنا المطلق للاقتراحات المقدمة بشأن تعديل قانون الجنسية، والمحكمة الإدارية.

وأضاف: هذه الأمور بالنسبة إلينا خط أحمر، ونحن لن نسمح بأن تمس وحدتنا الوطنية، أو تتعرض هويتنا إلى التمزيق.

74 دعوى ضده لأنه قال لا للبدون

العدساني: من حصل على الجنسية بالتزوير مستعد أن يبيع شرفه ووطنه

النائب السابق عبدالعزيز العدساني خلال كلمته حول القانون المقدم من الحكومة لتعديل قانون الجنسية والذي ينص على ان يمنح ابناء المتجنسين جنسية بصفة أصلية ، وذلك في جلسة 25/6/1994 ، أكد أن من حصل على الجنسية بالتزوير مستعد أن يبيع شرفه ووطنه ، مؤكدا ان منح الجنسية هو منح المصلحة العليا للكويت لمن يحصل على الجنسية ، وأنا مستعد لمراجعة ملف جنسيتي أولا ، وما بني على باطل فهو باطل.

ولم يستغرب النائب صالح الفضالة فزعة الشعب الكويتي ومساندته للنائب السابق عبدالعزيز العدساني الذي وصفه بانه الرجل الوطني صاحب المواقف، وبيّن الفضالة دواعي اقامة المهرجان الجماهيري لمساندة العدساني وهي الهجمة الشرسة التي تعرض لها بقيادة بعض ضعاف النفوس ورفع 47 دعوى قضائية ضده وذلك لأنه قال :لا للبدون الذين يتسلقون على ظهر الوطن والمواطن، وأضاف الفضالة ان العدساني على حق وهناك الكثير من البدون لا يستحقون شرف المواطنة.

وقال ان مساندة العدساني هي رسالة نوصلها لمن يحاول النيل من هذا الرمز الوطني وكل شرائح المجتمع معه وليس وحده في الساحة، ونحن السور الواقي والحامي لك بعد الله سبحانه وتعالى من هذه الهجمة.

نعامل المسحوبة جنسيته باعتباره إنساناً

أكد رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية صالح الفضالة أن الجهاز مستمر في تكييف الأوضاع القانونية للمسحوبة جناسيهم وفقاً للإجراءات المتبعة».

وقال الفضالة في تسجيل مصور له خلال زيارته إحدى الديوانيات: "بعد وصول أسماء المشمولين بقرارات السحب يصدر قرار من "الجهاز المركزي" لكل جهات الدولة بوقف معاملاتهم إلى أن يأتي الشخص المعني ويقدم لنا المعلومات التي نريدها بناء على الاستمارات المعدة لهذا الغرض».

وأوضح أن كل حالة تعامل بشكل منفرد ويتخذ القرار وفق المعلومات التي نحصل عليها منهم، ونعامل المسحوبة جنسيته باعتباره إنساناً

وكشف عن مباحثات مع وزارة الشؤون في شأن مجهولي الهوية من المسحوبة جناسيهم من أجل دراسة المراكز القانونية لهم».

توضيح الحقائق للأمم المتحدة

خلال لقائه الممثل الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان في الشرق الأوسط عبدالسلام سيد أحمد ، قدم صالح الفضالة شرحا لخطة خارطة الطريق التي اعتمدها مجلس الوزراء للتعامل مع قضية المقيمين بصورة غير قانونية وجهود الجهاز المركزي في تطبيقها بما تضمن تعديل أوضاع 6656 فردا حتى نهاية أبريل 2015.

وعرض الفضالة كذلك الجهود الحكومية لتطبيق بنود قرار مجلس الوزراء رقم (409/2011) القاضي بتقديم مجموعة من التسهيلات والامتيازات لأبناء المقيمين بصورة غير قانونية منها حق استخراج جميع الوثائق وخدمات التعليم والصحة المجانية وبطاقة التموين إضافة إلى التوظيف في الأجهزة الحكومية لمن لديه وثيقة إحصاء عام 1965.

ـاط الجنسية عن أكثر من 15 ألف حالة في 2024

ـور الكويت الخامس

سيرة ذاتية

صالح يوسف صالح الفضالة (مواليد عام 1949)، متزوج ولديه خمسة أبناء، حاصل على بكالوريوس تجارة إدارة أعمال من القاهرة عام 1976 .

- عمل بوكالة الأنباء الكويتية منذ تأسيسها عام 1976 مدير الشئون الإدارية
- عضو مجلس الأمة 1981 ورئيس لجنة الشئون التشريعية
- نائب رئيس مجلس الأمة 1985
- نائب رئيس مجلس الأمة 1992 ورئيس لجنة تقصي الحقائق في الغزو العراقي
- عضو مجلس الأمة 1999 ورئيس لجنة الأسرى والمرتهنين
- عضو مجلس الأمة 2006 ورئيس لجنة حقوق الانسان
- عضو المجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عام 2008، رئيس لجنة السكان والتنمية العمرانية
- رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع المقيمين بصورة غير قانونية بدرجة وزير.

34 ألف «بدون» يحملون «إحصاء 65» لكنهم لا يستحقون التجنيس

قال رئيس الجهاز المركزي لمعالجة أوضاع البدون صالح الفضالة ان هناك 34 ألف شخص يحملون احصاء عام 1965، وهذا لا يعني أحقيتهم في التجنيس بل يجب ان تنطبق عليهم شروط أهمها الوجود في البلاد، مشيرا الى انه اطلع مجلس الأمة على خارطة طريق الجهاز لحل المشكلة التي تقسم البدون الى ثلاث فئات، الأولى من عليهم قيود أمنية وجنائية، والثانية ينظر في تجنيسها وتحمل البطاقة الخضراء، والثالثة ينظر في منحها حق الاقامة بعد ابراز الجوازات الاصلية، وأصحاب هذه الفئة يحملون البطاقات الصفراء.

سد منيع ضد تنقيح الدستور

تحدّث النائب السابق صالح الفضالة عن لجنة تنقيح الدستور ومشروع الحكومة المقدم في سنة 1982 لتنقيح ست عشرة مادة من الدستور.

وأكد أن الحكومة كانت تقدمت في مجلس 1981 بمشروع تنقيح ست عشرة مادة من الدستور، وبالفعل وصل الأمر إلى اللجنة التشريعية، التي بدورها اتصلت واجتمعت بالشخصيات البارزة التي ساهمت في وضع الدستور، من رئيس المجلس التأسيسي إلى نائبه وأعضائه، واستقصينا رأيهم بشأن تنقيح الدستور، ليفيد الكل بأن دستورنا صالح لسنوات طويلة ما لم تتغير الظروف.

وأضاف: اللجنة وجدت نفسها أمام شخصيات وطنية، وضعت الدستور، توصي بعدم تنقيحه أو التلاعب فيه، وقمنا بإعداد تقرير نرفض فيه كل ما ورد من تنقيح في مشروع الحكومة، وبعد أن وجدت الأخيرة نفسها أمام سد منيع ونواب في شبه إجماع على عدم التنقيح، وشارع تَحَرك من خلال الندوات ضد المشروع، أصبحت ملزمة بسحب مشروعها، وبالتالي صدر مرسوم بسحب المشروع المقدم من الحكومة بتنقيح ست عشرة مادة من الدستور.

النائب العام يصدر قراراً بحفظ قضية «اغتيال الفضالة»

أصدر النائب العام المستشار ضرار العسعوسي، قراراً بحفظ البلاغ في قضية محاولة اغتيال صالح الفضالة، والمتهم فيها شاب من المقيمين بصورة غير قانونية، واستبعاد شبهة جناية الإضرار بأمن الدولة الداخلي وإلغاء رقم الجناية وقيد الأوراق في دفتر الشكاوى وحفظها إداريا.

تركت مجلس الأمة بسبب الفساد

أكد النائب الأسبق صالح الفضالة ان آفة الفساد منتشرة في الكويت وكذلك في جميع انحاء العالم موضحا انه ومن خلال رئاسته جمعية برلمانيون ضد الفساد سعى جاهداً لمكافحة ومحاربة هذه الآفة التي استشرت في جميع قطاعات المجتمع الكويتي.

وقال الفضالة في ندوة نظمتها جمعية الشفافية: كنت نائبا في مجلس الامة على مدى 18 عاماً، ووجدت في هذا المجلس ان هناك من يشرع ليحمي الامة وهو نفسه الذي يقوم بالفساد مؤكداً ان الفساد هو سبب تركه مجلس الامة.

النائب صالح الفضالة متحدثاً في إحدى جلسات مجلس الأمة